المعاملات النقدية في المغرب الأقصى في عصر الأسرة السعدية (٩١٦ - ١٠٦٩هـ/ ١٥١٠ - ١٦٥٩ م)

Monetary Transactions in al-Maghrib al-Aqṣá in the Saadi Dynasty (916–1069 Hijri/ 1510–1659 CE)

محمود مجلي *

Abstract

Most of Morocco's cities sought to issue currency because of its importance in trade and economic transactions. Cash transactions in the Maghreb region varied during the sixteenth century between Wattasid and Saadi currencies, including gold and silver coins. In the coastal cities, the use of European money prevailed due to the existence of trade relations between these cities and Europe, on the one hand; and on the other hand, it was a result of the fact that some Moroccan coastal cities came under direct European rule during that period, for example the Portuguese and Spanish rials.

However, this diversity in the monetary system of al-Maghrib al-Aqṣá, and the changes in its form and value as a result of political changes at the time led to economic problems that led some Moroccan regions to resort to the use of copper and iron coins in addition to dealing with the barter system using cloth, gold and iron, etc.

This, of course, contributed to the instability of the monetary system in al-Maghrib al-Aqṣá during that period. It is worth mentioning that the lack of political stability in the Far East for more than half-a-century during the period of the study, and the consequent security instability, led to the use of another form of monetary dealings: bonds, bills, and cheques.

The research is divided into four axes and a conclusion, as follows:

1. The factors that led to the diversification of monetary transactions in Morocco.
2. Types of cash transactions.
3. Minting centers.
4. The problems that resulted from the diversity of monetary dealings in al-Maghrib al-Aqṣá.

تنوعت المعاملات النقدية بالمغرب الأقصى في عصر السعديين[١] ما بين عملات محلية وأخرى أجنبية منها الذهبية والفضية. غير أن هذا التنوع في النظام النقدي للمغرب الأقصى، وما طرأ عليه من تغيرات في الشكل والقيمة نتيجة للتغيرات السياسية آنذاك أدى إلى حدوث مشكلات اقتصادية حملت بعض المناطق المغربية على اللجوء لاستخدام العملات النحاسية والحديدية بالإضافة إلى التعامل بنظام المقايضة مثل قطع القماش، والتبر، وفضلاً عن ظهور أشكال أخرى من المعاملات النقدية في استخدام السندات والصكوك.[٢]

وينقسم البحث إلى أربعة محاور وخاتمة كالآتي:

الأول: العوامل التي أدت إلى تنوع المعاملات النقدية بالمغرب

الثاني: أنواع المعاملات النقدية

الثالث: مراكز سك العملة

الرابع: المشكلات التي نتجت عن تنوع التعامل النقدي بالمغرب الأقصى.

المحور الأول: العوامل التي أدت إلى تنوع المعاملات النقدية بالمغرب

عدم خضوع المدن المغربية لنظام نقدي موحد

واجهت الدولة السعدية منذ قيامها العديد من النقود إلى أن ضربت السكة باسم الملوك السعديين، حيث خاض السعديون خلال القرن السادس عشر العديد من المواجهات العسكرية ضد قوى سياسية مختلفة لتوطيد حكمهم بالمغرب؛ فكان العثمانيون شرقًا، والبرتغاليون غربًا، بالإضافة إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية الداخلية بسبب مواجهتهم المستمرة للوطاسيين، حتى تمكنوا من بسط نفوذهم تدريجيًا على المغرب عام ١٥٤٩ م،[٣] فلذلك سعت القوى السياسية التي وجدت في المغرب إلى إصدار النقود لخدمة أهدافها السياسية والاقتصادية، فقد انتشرت في بعض المدن نقود وطاسية، وأخرى سعدية بالإضافة إلى نقود عثمانية.[٤](انظر شكل رقم ١، ٢).

فضلاً عن رواج العملات الأجنبية بالمغرب بحكم وجود علاقات تجارية بين المغرب والدول الأوربية مثل النقود الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية هذا من جهة، ومن جهة أخرى بحكم خضوع بعض المدن المغربية الساحلية في مطلع القرن السادس عشر للهيمنة الأوروبية المباشرة تمثل ذلك في الاحتلال البرتغالي لبعض مدن المغرب مثل أسفي، أصيلة، الجديدة،... إلخ، فأدت إلى انتشار العملة البرتغالية ودليل ذلك تمثل في استمرار المبادلات التجارية وعمليات الصرف وشراء الذهب المغربي مقابل الريالات الفضية خلال الاحتلال البرتغالي لمدينة أسفي لدرجة أن القائد البرتغالي بالمدينة سنة ١٥٢٦م اقترح على ملكه بإنشاء دار للسكة بالمدينة.[٥]

علاوة على الأرباح الطائلة التي حققها التجار البرتغاليون من جراء عمليات التبادل التجاري بين لشبونة وأغادير، وذلك بحكم اختلاف قيمة الذهب والفضة، فقد كان المثقال الذهبي لا يساوي سوى ٣٦٠ ريالاً فضيًا بأغادير بينما في لشبونة ٤٥٠ ريالاً.[٦]

ومن أسباب رواج العملات الأجنبية بالمغرب في النصف الأول من القرن السابع عشر وبالأحرى عقب وفاة أحمد المنصور الصراع الذي احتدم بين أبنائه على الحكم، وما تمخض عن ذلك الصراع من تدهور على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم أتاحت الفرصة لبعض الزعماء المحليين للاستقلال عن السلطة المركزية مما دفع الأوربيين إلى استغلال هذا الوضع والدخول في علاقات تجارية مع كل إمارة فضلاً عن المحافظة على علاقاتهم بالحكام السعديين.[٧]

بالإضافة إلى ما سبق فقد نجد انفراد معظم المدن المغربية بسك عملة خاصة بكل منها على حدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر الدرهم السوسي، ودرهم فاس وغيرهما[٨]، فضلاً عن بعض المدن وخاصة الجنوبية قد خضعت لنظام نقدي مختلف تمثل في نظام المقايضة نظرًا لبعد تلك المدن عن الساحل، فقد كان السكان يتعاملون بقطع القماش على أنها كانت تعادل وزن المثقال في التعامل النقدي بالإضافة إلى استخدام القطع الذهبية غير المسكوكة والتبر وقطع الحديد في مبادلاتهم كما في تفزه، وسوس.[٩]

١- رواج أكثر من عملة نقدية في فترة زمنية واحدة

تعامل المغاربة في العصر السعدي بأنواع مختلفة من النقود القديمة والجديدة في نفس الوقت، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ فقد راجت في عهد عبد الله الغالب العملة التي سكها والده محمد الشيخ السعدي (الدينار المهدي)، ولم يمنعه ذلك من سك عملة جديدة باسمه (دينار الغالب).[١٠]

علاوة على ذلك هناك ما يعرف بالدرهم الأحمدي الصغير نسبة إلى أحمد المنصور، وقد سمي بعد ذلك بـ'درهم الصنجة 'أو 'سكة

الصنجة'،[11] ومن ثم الدرهم الأحمدي الكبير ويسمى 'سكة خمسة دراهم' لكونه ضعف الدرهم الأحمدي الصغير بخمسة أضعاف.[12]

بالإضافة إلى ما سبق فإن أحد الثائرين على الحكم السعدي، وبالأحرى في عهد زيدان بن المنصور كان يدعى بابن أبي محلي قد سيطر على سجلماسة، ودرعة، وقد أتاح له ذلك مراقبة الطريق التجاري الذي يربط السودان الغربي بفاس، كما نجح في بسط نفوذه على لكتاواه، وهي أهم مركز تجاري قد مكنه ذلك من السيطرة على الطريق التجاري الذي كان يمول السعديين بالواردات السودانية، لا سيما التبر، وقد شجعه ذلك على سك عملة باسمه أيضًا.[13]

٢- عدم ارتباط العملة النقدية بعيار ووزن موحد

من العوامل التي أدت إلى تنوع النظام النقدي عدم ارتباط العملة بمعيار ووزن موحد خلال العصر السعدي، حيث تباينت النقود في معاييرها بالإضافة إلى انتشار عملات كثيرة اختلفت في مسمياتها وأوزانها، حيث راجت بالمغرب في عهد محمد الشيخ المهدي عملة تسمى بالقيراط (ج قرطة) مربعة الشكل تساوي درهمين وموزونة واحدة، وكانت القطعة الذهبية (الدينار) تزن سبعة قراريط، فقد تم في عهد عبد الله الغالب رفع قيمتها إلى ثلاثة دراهم كما استبدل الشكل المربع[14] الذي عرف في عهد والده بالشكل المستدير[15] (انظر شكل رقم ٣، ٤).

علاوة على ما سبق فهناك ما يسمى بالدينار العشري، والدينار السباعي، والدينار الخماسي والسداسي[16] وسوف نتناول ذلك بشيء من التفصيل في المحور الثاني.

وقد نجد أكثر من عملية سك للنقود خلال العصر السعدي بأوزان مختلفة، بل تعدى ذلك إلى اختلاف هذه الأوزان في فترة حكم سلطان واحد ومن أبرز ذلك كان دينار محمد الشيخ المهدي الذي يتراوح وزنه بين ٢,٦٥ إلى ٢,٩٠ جرامًا، وفي عهد الغالب كان يتراوح وزن دينار ٣,٨٥ إلى ٣,٩٠ جرامًا.[17]

وأما في عهد أحمد المنصور وخاصة بعد اعتلائه عرش السعديين بعد انتصاره على البرتغال في موقعه وادي المخازن سنة ١٥٧٨م، فقد سك بفاس دينار كان يزن ٣,٨٠جرامًا، أما الدينار الذي سك بالمحمدية (تارودانت) عام ٩٩٢هـ/ ١٥٨٤ م، فكان وزنه ٢,٠٠ جرام، بالإضافة إلى أنه سك بمراكش أيضًا عام ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م دينار وزنه ٤,٥ وقد سك بنفس المدينة أيضًا عام ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥ م درهم كان وزنه ٦ جرامات.[18]

أما بعد وفاة أحمد المنصور وتمزق سلطته، قد نرى سككًا كثيرة يضربها الأمراء السعديين، وزعماء الثورة والخارجين عن حكمهم مختلفة الأوزان والأحجام،[19] وقد ذهب بعض المتعاملين بها في بعض الأحيان إلى مبادلة ما يوازي تلك النقود من مواد، وذلك لسرعة تغيير قيمة هذه النقود.[20]

المحور الثاني: أنواع المعاملات النقدية

أولاً: النقود الذهبية

اشتملت هذه النقود على نوعين منها ما هو محلي ومنها ما هو أجنبي.

١- النقود الذهبية المحلية

تشكل النقود في المغرب خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر قياسًا لمعدل أسعار السلع والخدمات، وتعبر هذه الأسعار عن قيمة السلعة بالوحدة النقدية.

والعملة الرئيسية التي عرفها المغرب خلال العهد السعدي هي عملة ذات مدلول عربي وإسلامي هي ما كان يسمى بالدينار.[21]

وعلى ما يبدو أن للدينار مسميات أخرى حيث ذكره بعض المؤرخين بالمثقال الذهبي وينقسم إلى وحدات صغيرة هي نصف دينار والربع والثمن، غير أن بعض المصادر الأجنبية أشارت إلى الدينار بمسميات مختلفة مثل Dobra و Doublon، والأوقية الذهبية.[22]

والجدير بالذكر أنه لم يقتصر التعامل بالعملات الذهبية على الدينار، بل أشار بعض المؤرخين إلى وجود نوع آخر من التعامل ما يسمى بالريال الذهبي، وكانت القطع كما يلي:

المثقال يوازي عشرة ريالات، النصف مثقال يوازي خمسة ريالات، والربع مثقال يوازي ريالين ونصف، أما الثمن يوازي ريالاً وربع ريال.[23]

ومن الملاحظ أن هناك تباينًا كبيرًا بين الدينار الشرعي والدينار المتعامل به من حيث الوزن والقيمة، إذ إن الدينار الشرعي يزن عشرين قيراطًا وهو ما يعادل ٤,٢٥ جرامًا،[24] أما الدينار المتعامل به فكان يتأثر – من حيث الوزن والقيمة – بأحوال البلاد الاقتصادية والسياسية فالدينار الذي كان يتراوح وزنه بين ٢,٥ إلى ٢,٩٠ جرامًا في عهد محمد الشيخ السعدي، أصبح في عهد أبي عبد الله الغالب يتراوح وزنه ٣,٦٠ إلى ٣,٩٠ جرامًا، بينما في عهد المتوكل كان يتراوح وزنه بين ٣,٨٩ إلى ٣,٩٩ جرامًا.

أما في عهد عبد الملك السعدي فكان يتراوح وزن الدينار ما بين ٣,٨٠ إلى ٣,٩٠ جرامًا،[٥٢] وفي عهد أحمد المنصور الذهبي كان وزن الدينار قد بلغ ٤,٥ جرامات، وبعد مد نفوذه إلى بلاد السودان الغربي بلغ وزن الدينار ٤,٦٨ جرامًا، بينما ارتفاع وزن الدينار المركب أو المزدوج إلى عشرة من الجرامات.[٢٦]

أما في عهد خلفاء أحمد المنصور فقد نلاحظ أن استقرار وزن الدينار حيث تراوح وزنه ما بين ٣,٥ جرامات إلى ٤,٣٥ جرامًا.[٢٧]

مما سبق يتبين اختلاف وزن وقيمة الدينار المتعامل به بالمغرب طيلة القرن السادس عشر وحتى نهاية حكم السعديين مع ملاحظة وجود اختلاف كبير بين تلك الأوزان ووزن الدينار الشرعي الأمر الذي أصاب الباحث بالدهشة حينما ذكر أحد الباحثين أن الدينار في العهد السعدي كان ينطلق في وزنه من قاعدة محاكاة الوزن الشرعي للدينار.[٢٨]

ويرى الباحث أنه فيما يتعلق بتأثر وزن الدينار بأحوال البلاد السياسية والاقتصادية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر يظهر لنا من اختلاف وزن الدينار في عهد محمد الشيخ أنه ربما كان نتيجة لدخوله في مواجهات مسلحة ضد العثمانيين شرقًا، وخوضه لحروب ضارية مع البرتغاليين غربًا، وما تمخض عن ذلك من عدم استقرار الأوضاع السياسية الداخلية لصراعه الطويل مع فلول الوطاسيين.

كل هذه العوامل مجتمعة نتج عنها عدم خضوع الدينار في عهده إلى معيار موحد وثابت.

ولقد سبقت الإشارة إلى أنه من العملات التي راجت خلال العصر السعدي ما يسمى بالدينار العشري والسباعي والخماسي والسداسي.. إلخ.

فالدينار العشري: سمي بذلك باعتباره عياره المعدني يتكون من تسعة أعشار الذهب، وعشر الفضة، وكان وزنه ٢٢ قيراطًا يساوي ٤,٢٧ جرامًا. وفي عام ١٥٤٠م حدث نقص في وزن الدينار العشري بحيث أصبح لا يزن سوى ٢٠ قيراطًا أي ٣,٩٠ جرامًا. وقد ظل وزن الدينار في انخفاض مستمر خلال المراحل الأولى من العصر السعدي سواء من حيث الوزن أو من حيث العيار.[٢٩]

بالإضافة إلى ما سبق فهناك ما عرف بدينار التبر: وكان التعامل بهذا الدينار منتشرًا في المناطق الجنوبية للمغرب واستخدم هذا الدينار في العصر السعدي واستمر استخدامه حتى أواخر القرن التاسع عشر، وكان يزيد أربعة وعشرين قيراطًا أي يفوق وزن الدينار الشرعي. وعندما سك أحمد المنصور دينار الذهبي عام ١٥٨٧م وقع اختلاف بين نوعين من الدنانير هما الدينار البالي والدينار الجديد فالدينار البالي، وهو الدينار القديم، ويطلق على الدينار المضروب قبل عام ١٥٨٧م، وكان وزنه ٢٠ قيراطًا أي ٣,٨٨ جرامًا، وكان يعادل خمس أواق إلا ربع أما عام ١٥٨٨م فراج بخمس أواق كاملة.

أما الدينار الجديد وهو الذي سكه المنصور ابتداء من عام ١٥٨٧م وكان وزنه ٤,٦٦ جرامًا أي ٢٤ جرامًا أي ٢٤ قيراطًا، وكان يعادل خمس أواق لمدة عام، وأصبح بعد ذلك بست أواق، ومنذ عام ١٥٨٩م بدأ العمل بهذين الدينارين، ولكن بمسميات أخرى فأطلق على الدينار البالي اسم الدينار الخماسي باعتبار أنه يعادل خمس أواق أما الدينار الجديد فأصبح يسمى بالدينار السداسي، وذلك لأنه كان يعادل ست أواق ويزن ٢٤ قيراطًا.[٣٠]

وعلى أية حال شهد المغرب في العصر السعدي الأول حتى وفاة المنصور حركة اقتصادية لم تشهدها من قبل، فسكت العملة الذهبية من التبر الذي كان يصل من بلاد السودان الغربي حتى إن أحد التجار الإنجليز ذكر أنه شاهد وصول ثلاثين جملاً إلى مراكش محملة بالذهب.[٣١]

ومما تجدر الإشارة إليه أن تعامل المغاربة بالنقد الذهبي لم يكن نتيجة لمد المنصور نفوذه على بلاد السودان الغربي واستيلائه على مناجم الذهب فحسب، بل جاءت تلك المعرفة بمناجم الذهب ومن ثم العمل على وفرة العملة الذهبية مبكرًا عن فترة حكم المنصور، إذ يذهب أحد المؤرخين في قوله إلى أن معرفة السعديين بالذهب تواكبت مع أوائل فترة حكم محمد الشيخ السعدي من خلال بعض الحملات التي قام تسييرها في أعماق الصحراء جنوبًا بقصد تأمين القوافل التجارية التي كانت تحمل كميات كبيرة من الذهب ومن المحتمل أن محمد الشيخ السعدي كان على دراية برواج تجارة الذهب في تلك المنطقة على اعتبار أنه كان في حاجة ماسة للذهب مما يساعده على النهوض بالقوة العسكرية التي تمكنه من توسيع دائرة ملكه على كل المدن المغربية.[٣٢]

أما عن تلقب المنصور بالذهبي، فقد انقسم المؤرخون في سبب إطلاق هذا اللقب عليه؛ فمنهم من رأى إطلاق لقب الذهبي عليه كان راجعًا إلى المبالغ الطائلة التي حصل عليها حال افتداء الأسرى عقب انتصاره في موقعه وادي المخازن عام ١٥٧٨ م.[٣٣]

ومنهم من رأى أن إطلاق لقب الذهبي كان راجعًا إلى ماجلبه من الذهب نتيجة لتوسعه في بلاد السودان الغربي. وبذلك حقق المنصور ما كان يصبو إليه من تنمية اقتصاد بلاده، وإحداث عملة ذهبية ثقيلة صارت لها قيمة دولية، حتى قيل إن أربعمائة ألف مطرقة كانت معدة باستمرار لضرب الدينار الذهبي في دار السكة بمراكش، وأن الذهب عم انتشاره بالمغرب حتى صنعت منه أوان وحلية لا تعد حصرًا ولذلك أطلق لقب الذهبي على أحمد المنصور.[٣٤]

وهذا ما يؤكده مؤلف 'الاستقصا': .'. ولما فتح الله مماليك البلاد السودانية حمل إليه من التبر ما يعيي الحاسدين ويحير الناظرين حتى كان المنصور لا يعطي في الرواتب إلا النضار الصافي والدينار الوافي دون ما هو معهد لغير ذلك من صوغ الأقراط والحلي وما يشبه ذلك، ولأجل ذلك لقب بالذهبي لفيضان الذهب في زمانه'.[٣٥]

وإذا ما أخضعنا تلك الروايات للبحث والتحليل نلحظ وجود مبالغة وتناقد في الرواية الأولى إذ تضمنت – الرواية – أن المنصور حصل على مبالغ طائلة نتيجة افتداء الأسرى بينما رفض تقاضي فدية نظير جثة دون سباستيان الملك البرتغالي، وفي نفس الوقت أشارت بعض الروايات التاريخية إلى اختفاء جثة سباستيان[٣٦] فكيف إذن يتقاضى فدية عن جثة غير موجودة، وإذا أسلمنا – جدلاً – بهذه الرواية فلمَ أعد المنصور تلك الحملات المتتابعة على بلاد السودان الغربي والتي كلفته نفقات كبيرة في العدة والعتاد إذا كانت كمية الذهب التي حصل عليها من افتداء الأسرى قد فاقت تلك الكمية التي حصل عليها من جراء سيطرته على بلاد السودان.

والمثير للدهشة ما جاء به أحد المؤرخين أن ما حصل عليه المنصور من أموال طائلة وكميات ضخمة من الذهب فاضت على الحد إذ منح المنصور كميات كبيرة من الذهب لبعض ملوك أوربا مثل ملك فرنسا ودون أنطونيو المطالب بعرش البرتغال وذلك على سبيل الاقتراض.[٣٧]

وبعد أن استعرضنا تطور النقود الذهبية بالمغرب في العهد السعدي والمراحل التي مرت بها يرى الباحث أنه من المناسب إعطاء لمحة سريعة عن أنواع النقوش التي استخدمها السعديون على العملات الذهبية التي كانت متداولة في عهدهم.

فمن الملاحظ أنهم لم يستخدموا تلك النقوش لبيان وزن النقد وقيمته ومسماه فحسب، بل استخدموها كوسيلة إعلامية إذ حرصوا على أن تعكس نقودهم عدة مبادئ وهي:

١– مسألة الشرف وتكريم آل البيت.

٢– مسألة الجهاد.

٣– عدم تبعيتهم للعثمانيين وإظهار ذلك عن طريق التلقب بلقب الخليفة والإمام.[٣٨]

وفيما يتعلق باهتمام السعديين بإثبات نسبهم لآل البيت، وما يتضمن ذلك من كسب تأييد المغاربة وضمان ولائهم وتعميق مكانتهم في قلوبهم، فلم تخل عملاتهم من نقش الآية التي تؤكد على احترام السعديين لآل البيت باعتبار أنهم ينتسبون إليهم.

قال الله تعالى: 'إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا' (الأحزاب آية ٣٣).

والتي توضح بأن الله سبحانه وتعالى قد حفظ آل بيت رسوله r من ارتكاب الفحشاء والمنكر وطهرهم من الرجس أول من أمر بنقش هذه الآية على العملة من السعديين هو أبو محمد عبد الله الغالب (٩٦٤: ٩٨١هـ/ ١٥٥٧: ١٥٧٤ م). (شكل ٥).

وسارت سنة لمن خلفه من الحكام السعديين أمثال:

- أبو العباس أحمد المنصور (٩٨٦–١٠١٢هـ/ ١٥٧٨–١٦٠٣م).
- زيدان بن أحمد المنصور (١٠١٢–١٠٣٧هـ/ ١٦٠٣–١٦٢٧م).
- أبو فارس بن أحمد المنصور (١٠١٢–١٠١٧هـ/ ١٦٠٣–١٦٠٨م).
- أبو مروان عبد الملك بن زيدان (١٠٣٧–١٠٤٠هـ/ ١٦٢٧ ١٦٢٩م).
- محمد الشيخ الأصغر (١٠٤٥–١٠٦٤هـ/ ١٦٣٦–١٦٥٤م).[٣٩]

بالإضافة إلى استخدام عبارة 'الشريف الحسني' في نهاية أسمائهم التي نقشوها على عملاتهم مثل: 'أبو محمد عبد الله الغالب، أحمد المنصور، زيدان بن أحمد المنصور[٤٠]'

علاوة على ذلك اتخاذ الحكام السعديين لقب 'الإمام أو ابن الإمام' وهو ما يدل على الزعامة الدينية، وأن السعديين أحق الناس باتخاذه لانتسابها لآل البيت.[٤١] (انظر شكل رقم ٦).

أما فيما يختص بحرص السعديين على رسوخ أهم الركائز التي قامت عليها دولتهم ألا وهي 'الجهاد في سبيل الله' فقد احتوت نقوشهم التي تصدرت بها عملاتهم على تمسكهم بهذه الركيزة،

وعلى سبيل المثال استخدام عبارة 'المجاهد في سبيل الله' والتي نقشت على نقودهم.[٤٢]

ولقد تضمنت بعض النقوش عبارات أخرى للتأكيد على غايتهم في الجهاد في سبيل الله ومنها عبارة 'أيده الله ونصره' إذ أمر بنقشها الحاكم السعدي أحمد المنصور على النقود بمدينة فاس.[٤٣]

وكذا عبارة 'وما توفيقي إلا بالله' وقد استخدمها، الناصر زيدان ابن أحمد المنصور.[٤٤]

أما فيما يتعلق بحرص السعديين على عدم تبعيتهم للعثمانيين ما تضمنته نقوشهم على نقودهم من عبارات لها دلالة على شرعية تلقبهم بلقب الخليفة، والإمام على اعتبار انتسابهم إلى آل البيت ومن ذلك: أمير المؤمنين، أمير المسلمين، الخليفة، ابن الأماميين الخليفيين.[٤٥](انظر شكل رقم ٧).

٢- النقود الذهبية الأجنبية

راج بالغرب الأقصى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر عددًا محدودًا من النقود الذهبية لعدة دول أوربية مثل الكروزادو البرتغالي، والدوقا الإسبانية، والدوقا الإيطالية، والأيكو الفرنسي والجنية الإنجليزي. وذلك بسبب القيود المفروضة من قبل هذه الدول على خروج الذهب وتصديهم لظاهرة تهريب العملات الذهبية إلى الغرب.

مما يدل دلالة واضحة على رغبة الأوربيين في الاحتفاظ بما لديهم من مخزون الذهب، وذلك حرصًا على تحقيق أكبر قدر لاستقرار نقودهم في مواجهة تزايد قيمة العملة المغربية، علمًا بأن القيمة لم تكن متساوية فيما بينهم، وإنما كانت متقاربة ما عدا الجنيه الإنجليزي فهو يفوقهم حيث يزن ٧,٩٨ جرامًا، أما الكروزادو البرتغالي فكان يزيد ٣,٥٨ جم، والدوقا الإيطالية والإسبانية كانتا متساويين في الوزن حيث يتراوح وزنهما ما بين ٣,٤ – ٣,٥ جم، أما الأيكو الفرنسي فيعادل ثلاث أوقيات.[٤٦] (انظر شكل رقم ٨، ٩).

ومن الأسباب التي ساعدت على رواج هذه النقود بالمغرب تلك الفتاوى التي أصدرها الفقهاء بجواز مبادلة النقود الأجنبية، فعلى ما يبدو أنه كانت هناك اعتراضات من قبل بعض العلماء على هذا النوع من التبادل التجاري مما دفع الفقهاء لتبني مثل تلك الفتاوى لتشجيع أهالي البلاد على ازدياد حجم التجارة.[٤٧]

ومما يؤكد على رواج النقود الأجنبية ومبادلاتها بقطع ذهبية هو رواج دينار الدوقات وكثرة استخدامه في المغرب خاصة في النصف الثاني من القرن السادس عشر.

وقد كان لانتشاره بالغرب أثر كبير وفعال على الدينار المغربي إذ أدى إلى إضعافه حيث فاقت قيمة الدوقا الإيطالية على قيمة الدينار المغربي لاسيما الدينار العشري والسباعي، وقد بلغ دينار الدوقا في المعاملات أقصى ما بلغه في الارتفاع في يوليو عام ١٥٨٨ م؛ حيث أصبح يعادل ست أواق.[٤٨]

ومن النقود التي راجت بالمغرب في أواخر الأسرة السعدية ابتداء من عهد زيدان بن المنصور الفلورين الهولندي،[٤٩] ومما يدل دلالة تامة وواضحة على رغبة المغاربة بمثل هذه العملات الأجنبية مما ذكره هنري دي كاستري بأن أحد التجار الهولنديين قام بتحويل الفلورين الهولندي بعملة مغربية ذهبية.[٥٠]

وعلى ما يظهر أن النقود الأجنبية قد تأثرت بالنقود المغربية تأثرًا ملحوظًا لاسيما النقود البرتغالية والإسبانية الأمر الذي حمل أهل تلك البلاد على التنافس فيما بينهم للحصول على كميات كبيرة من الذهب المغربي مما يؤكد على ضعف قيمة النقد الأجنبي أمام النقد المغربي وقت ذاك.[٥١]

وقد أشارت بعض الروايات التاريخية إلى أن رواج النقود السعدية بالبرتغال أدى إلى ارتفاع الكروزادو بنسبة ٢٠٪ منذ عام ١٥٤١ م.[٥٢]

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى حرص المغاربة على زيادة قيمة نقودهم بوضع القيود على خروجها. حتى إن الحكام السعديين تصدوا لعمليات تهريب الذهب مما كان لذلك أثر سلبي على النقود الأجنبية.[٥٣]

والجدير بالملاحظة أنه كانت هناك سمة مشتركة بين النقدين المغربي والبرتغالي تمثلت في عدم استقرار العملة البرتغالية على ما كان عليه من حال بالنسبة للعملة المغربية، وثمت ملاحظة أخرى تمثلت في أن توفر الفضة الأمريكية خصوصًا في النصف الثاني من القرن السادس عشر أدى إلى تدعيم العملة البرتغالية – تمامًا بتمام – مثلما حدث في المغرب الأقصى. إذ ساهم الذهب المجلوب من بلاد السودان الغربي في تحقيق نسبة كبيرة من الاستقرار للعملة المغربية و لم يتحقق ذلك إلا في الربع الأخير من القرن السادس عشر.

وعلى سبيل المثال لا الحصر أن العملتين الذهبيتين المغربية والبرتغالية متقاربتان من حيث القيمة (الكروزادو ٣,٥ جم والمثقال أو الدينار من ٢,٥ إلى ٤,٥ جرامات).[٥٤]

ثانيًا: النقود الفضية

لم تحظ النقود الفضية المحلية بالمغرب بنصيب كبير من الانتشار على غير ما كانت عليه النقود الذهبية، وظل هذا الحال هكذا حتى قيام الدولة السعدية، وقد حاول الحكام السعديون الأوائل التنقيب عن الفضة لسد حاجة المجتمع المغربي.

إذ اشتملت أهم مناجم الفضة وقتذاك منطقة تارودانت (المحمدية) وجبل إيلالن، وجزولة..إلخ.

ومما زاد الأمر صعوبة إقبال المغاربة الكبيرة على الفضة لاستخدامها في صناعة أدوات الزينة كالحلي وغيرها، وكذلك لاستخدامها في المعاملات اليومية، حتى إنهم كانوا يستخدمون الذهب كسلعة يبادلونها بالفضة، كما كانوا يدفعون الحبوب في مقابل الحصول عليها. كل ذلك أدى إلى استخدام كميات محدودة من الفضة لسك النقود المغربية.[٥٥]

اشتملت هذه النقود على نوعين أيضًا منها ما هو محلي ومنها ما هو أجنبي.

١- النقود الفضية المحلية

يعد الدرهم هو الوحدة الأساسية للنقود الفضية في المغرب خلال العصر السعدي، ويتكون من الدرهم الكبير والدرهم الصغير، ومجزوءاته النصف درهم والربع درهم.[٥٦] ومن الملاحظ أنه يوجد اختلاف بين الدرهم الشرعي ودرهم المعاملات، إذ إن الدرهم الشرعي (يزن ٥٠,٤ حبة شعير) أي ٢,٩٧ جم ويعادل ١٤ قيراطًا، وكل قيراط وزنه ٠,٢١٢٥ جم. (شكل ٣).

أما درهم المعاملات فكان من يتأثر– من حيث الوزن والقيمة – بعدة عوامل منها ما يتعلق بوفرة المعدن وقوة الدولة أو ضعفها.[٥٧]

وعلى سبيل المثال لا الحصر، الدرهم الذي كان يتراوح وزنه في عهد الشيخ السعدي ما بين ٠,٨٥ – ١,١ جم أصبح في عهد أبي عبد الله الغالب يتراوح وزنه ما بين ٠,٥ – ١,٤٠ جم، بينما في عهد المتوكل وعبد الملك السعدي كان يزيد ١,١٧جم أما في عهد المنصور أصبح يتراوح وزن الدرهم ما بين ٢,٥٣ – ٦جم.[٥٨]

وعلى الرغم من محدودية كمية الفضة التي استخدمها السعديون في سك العملة الفضية فقد تنوعت الدراهم الفضية في عهدهم مثل 'سكة مولاي عبد القادر' والسكة الثلاثية، الدرهم الشريفي، الدرهم الأحمدي الكبير، الدرهم الأحمدي الصغير، والدرهم المزدوج والدرهم الثلاثي والدراهم الأشقوبية.[٩٥]

فسكة 'مولاي عبد القادر' راجت بالمغرب في عام ١٥٣٤م، وهي سكة خماسية بها خمس من النحاس وأربعة أخماس من الفضة، أما السكة الثلاثية فراجت عام ١٥٤١م وخاصة بسوس، وهي سكة ثلثاها نحاس وثلثها الآخر من الفضة.

ويتضح مما سبق اضطراب سك النقود الفضية في تلك الفترة، الأمر الذي حملهم على خلط النحاس مع الفضة، بل تجاوز نسبة النحاس الفضة.

أما الدرهم الشريفي[٦٠] وهو الدرهم السعدي عمومًا، ويزن ٠,١٤جم، وبالإضافة إلى ما سبق فقد راج في عهد المنصور ما يسمى بالدرهم الأحمدي الصغير والدرهم الأحمدي الكبير وهما نسبة إلى أحمد المنصور، يزن الأول (٠,٢٢جم) ويسميه الفقهاء درهم الصنجة أو سكة الصنجة أو سكة الميزان، وسموه بهذه الأسماء لأنهم – بعد ذلك ركبوا منها أوقية تسمى 'أوقية الصنجة' لضبط الأوزان. أما الأخير فيزن (١,١٠جم) ويسمى 'سكة خمسة دراهم' لكونه يعادل ضعف الدرهم الأحمدي الصغير بخمسة أضعاف، كما ذكرنا سابقًا.[٦١]

ومن أنواع الدراهم الفضية التي سكها أحمد المنصور الدرهم المزدوج، وكان يزين ٤,٢٨ جم.

وكذلك الدرهم الثلاثي وكان يزن ٦,٠٠جم الذي سكه المنصور بمراكش وقد نقش عليه (لا إله إلا الله محمد رسول الله، أبو العباس أحمد المنصور بالله أمير المؤمنين).[٦٢]

أما عن 'الدرهم الأشقوبي' فقد راج في أواخر الدولة السعدية، وهو مربع الشكل ومصنوع من فضة مخلوطة بنحاس ويزن (٠,٩جم) وهو أقل من وزن الدرهم الشرعي.[٦٣]

٢- النقود الفضية الأجنبية

شهدت المغرب منذ القرن السادس عشر انتشارًا واسعًا للنقود الفضية والأجنبية نتيجة إقبال عدد كبير من التجار الأجانب على

الأسواق المغربية وكانت أكثر النقود استخدامًا – العملات الفضية الأجنبية – وذلك لزيادة قيمتها إذا ما قورنت بالنقود الفضية المحلية هذا من جهة ومن جهة أخرى هو إقبال المغاربة على الفضة الأجنبية لاستخدامها في معاملاتهم اليومية.[٦٤]

وقد تعامل المغاربة بالريال البرتغالي، والريال الإسباني، الشلن الإنجليزي، البايكو الإيطالي، مع الاختلاف في القيمة والوزن.[٦٥] (انظر أشكال رقم ١٠، ١١، ١٢).

وهذا إن دل على شيء فيدل على زيادة حجم المبادلات التجارية بين المغرب والدول الأجنبية خاصة إسبانيا والبرتغال، فقد حقق البرتغاليون أرباحًا طائلة من جراء مبادلة المغاربة الذهب بالعملة الفضية البرتغالية، وذلك بحكم الفارق الكبير بين العملتين، وعلى سبيل المثال لا الحصر كان الدينار المغربي يساوي ٣٦٠ ريالاً فضيًّا في أغادير بينما في لشبونة ٤٥٠ ريالاً.[٦٦] علاوة على ما سبق فقد كان المغرب يستورد الفضة من إسبانيا مقابل القصدير.[٦٧]

ثالثًا: النقود النحاسية

استخدم النحاس لسك النقود النحاسية ويعد 'الفلس' – الجمع 'فلوس' – الوحدة الرئيسية لهذه العملة، وهو لفظ مشتق من الكلمة اللاتينية '*Follis*' وهي نقود مساعدة للدراهم الفضية.[٨٦](شكل ١٣).

وكان استخدام هذه النقود في العهد السعدي محدودًا جدًّا لمحدودية قيمتها بالنسبة للنقدين السابقين إذ اقتصر التعامل بها على العمليات التجارية البسيطة.[٦٩]

ويمكن تقسيم النقود النحاسية إلى أربعة أنواع وهي:

١- **الفلوس الكبيرة**: يصل وزنها إلى ١٧,٥جم.

٢- **الفلوس المتوسطة**: يتراوح وزنها بين ٤,٧٠ – ٥,٣٠ جم.

٣- **الفلوس الصغيرة**: يتراوح وزنها بين ٢,٥٠ – ٣,٥٥جم.

٤- **الفلوس الدقيقة**: (غير محدودة الوزن).[٧٠]

رابعًا: النقود الحديدية

لم يقتصر حجم التعامل النقدي على النقود الذهبية والفضية والنحاسية فحسب، بل أورد المؤرخون أنه من بين النقود التي كانت مستخدمة في العهد السعدي النقود الحديدية، والتي كانت منتشرة في بعض المناطق المغربية، وذلك لاستخدامها في المبادلات اليومية. وعلى سبيل المثال لا الحصر نقود مدينة تيوت التي كانت تزن ٣,٤٨جم.[٧١] وبنويستيشن الذين يصنعون من الحديد النقود ويستخدمونها في معاملاتهم اليومية لعدم وفرة العملات الذهبية والفضية والنحاسية بتلك المنطقة.[٧٢]

خامسًا: نظام المقايضة

لم يكن التعامل بالنقود في العهد السعدي يشمل جميع مناطق المغرب، إذ إن عددًا من البوادي المغربية كانت تتعامل بالمقايضة، ولا يقتصر هذا الأمر على البوادي فقط، بل كان موجودًا بالمدن ولكن بقدر محدود.

والجدير بالملاحظة أن التعامل بهذا النظام خاصة في المناطق النائية يرجع إلى نقص النقود التي يحتاجها السكان في تعاملاتهم اليومية بالإضافة إلى الاختلاف بين المدن والبوادي في الإنتاج والاحتياجات.[٧٣]

وعلى سبيل المثال لا الحصر، كان باعة المكانس، في مدينة فاس يبيعونها لربات البيوت مقابل الرماد أو الأحذية القديمة أو النخالة.[٧٤]

لم يقتصر التعامل بنظام المقايضة على المبادلات الداخلية، بل تعدي ذلك إلى المبادلات الخارجية؛ حيث كان المغرب يصدر عددًا من المواد مقابل مواد أخرى مثل الملح مقابل التبر، وملح البارود مقابل الأسلحة، السكر مقابل الرخام والنسيج.[٧٥]

ولقد كان لنظام المقايضة دور فعال في حجم المبادلات التجارية بين المغرب في عهد الدولة السعدية وأوربا بحيث لا يقل أهمية عن التعامل بالنظام النقدي، كما زاد من أهمية هذا النظام احتواء المغرب على المواد الخام الأولية التي تساعد على الثورة الصناعية الناشئة وقت ذاك في أوروبا خاصة فرنسا وإنجلترا؛ ففي عام ١٥٤٤م، وجهت البرتغال اتهامًا إلى التاجر الفرنسي جان باكلون بأنه يحمل بضائع عسكرية إلى الملك السعدي بمراكش مقابل النحاس المغربي.[٧٦]

كما حصل عبد الملك السعدي على الخشب اللازم لبناء السفن المغربية بالإضافة إلى الأسلحة المطلوبة لجيشه من الملكة إليزابيث الأولى (ملكة إنجلترا) مقابل الملح الصخري لصنع البارود.[٧٧]

والجدير بالملاحظة – رغم ما حصل عليه أحمد المنصور من أموال طائلة نتيجة لافتداء الأسرى عقب انتصاره في موقعة وادي المخازن، وامتلاء خزائنه بكميات كبيرة من الذهب المجلوب من

السودان الغربي بعد بسط سيطرته عليها – أن المنصور كان يعمل على فرض نظام المقايضة في تعاملاته مع أوربا مما يحمل الباحث على استنتاج الدافع الرئيسي الذي جعله يميل إلى استخدام نظام المقايضة بدلاً من التعامل النقدي والذي يتجلى في وفرة ما لديه من السلع لاسيما السكر والملح، وللحيلولة دون امتلاك الأوربيين كميات الذهب، فالمتتبع للروايات التاريخية يلمس – بجلاء – استخدام المنصور للسكر في مقابل الحصول على سلع متنوعة ذات قيمة عالية، فكان يقايض السكر مقابل الرخام من أيرلندا،[٧٨] والمرمر مع بعض المدن الإيطالية لاستخدامه في بناء قصر البديع،[٧٩] ويقايضه بالعتاد الحربي من أسلحة وذخيرة مع إنجلترا.[٨٠]

ومن ثم كان يقايض الملح بالتبر مع بلاد السودان الغربي،[٨١] والملح بالعتاد الحربي مع إنجلترا.[٨٢]

سادسًا: استخدام معاملات نقدية أخرى

الجدير بالذكر أنه بجانب التعاملات النقدية كانت هناك معاملات تتعلق بالنظام النقدي تحكمت في استمرارها عوامل رئيسية نذكر منها ما كانت تعاني منه المغرب – منذ القدم – من اضطرابات أمنية وما نتج عن ذلك من تعرض التجار لعمليات السلب والنهب مما دفعهم إلى استخدام أساليب أخرى في التعامل النقدي تمثلت في السندات والصكوك وهو أشبه بما يعرف حاليًا بالشيكات.[٨٣]

ويتمثل هذا النوع من التعامل النقدي في دفع أحد التجار مبلغ من المال بمدينة ما، في مقابل الحصول على سند بقيمة المبلغ، ثم يكون بإمكانه أن يُحصَل هذا المبلغ في مدينة أخرى بموجب هذا السند. وهذا النظام ليس غريبًا عن المغرب في القرن السادس عشر، بل كان مستخدمًا منذ القرن الثاني الهجري – الثامن الميلادي (في عهد الأدارسة)، وقد أشار أحد المؤرخين إلى انتهاج أحد التجار الإنجليز لهذا النوع من المعاملات النقدية إذ ذكر أن أنطوني شيرلي – أحد تجار الإنجليز – عند زيارته للمغرب حصل من أحد اليهود بمدينة أسفي على سند يستطيع به أن يسترد قيمة المال الذي دفعه بمراكش.[٨٤]

المحور الثالث: مراكز سك العملة

لفظ 'السكة' – كما ذكرنا آنفًا – يدور حول عدة معان تتعلق بالعملة والتعامل بها.

فيقصد بها تارة تلك النقوش التي تزين بها النقود على اختلاف أنواعها، وتارة أخرى يقصد بها قوالب السك التي يختم بها على النقود، كما يطلق على الوظيفة التي تقوم على سك العملة تحت إشراف الدولة. غير أن المعنى الشائع هو إطلاق كلمة 'السكة' على النقود العربية التي تضرب في دور السك.[٨٥]

وقد أطلق على مراكز سك العملة بالمغرب اسم 'دار السكة' بدلاً من الضرب التي كانت معروفة بهذا الاسم في المشرق.[٨٦]

أما عن تلك المراكز في العهد السعدي، فقد انتشرت عبر المدن الغربية وتعد دار سجلماسة أول دار للسكة في هذا العصر، ثم تارودانت (المحمدية)، فاس، ومراكش، والكتاواة، درعة، وإفران، وتافيلالت، وسوس.[٨٧]

وتذكر بعض المصادر التاريخية أن سبته كانت تعد مركزًا من مراكز سك العملة المغربية.[٨٨] لكن الواقع التاريخي ينفي ذلك، إذ إن سبته وقعت تحت الاحتلال البرتغالي في عام ١٤١٥ م، وقد تحولت إلى التبعية الإسبانية في عام ١٥٨٠م على أثر ضم الملك الإسباني للبرتغال وحتى الآن ظلت سبتة تحت الهيمنة الأسبانية.

ويتألف طاقم دار السكة من الأمين: وهو أعلى موظف في دار السكة ومهمته الإشراف على عملية سك النقود ويشترط فيه النزاهة، وفي بعض الأحيان تنسب العملة إليه، وعلى سبيل المثال دينار (ابن طالب) نسبة إلى أمين دار السكة بمراكش، وهو أبو العباس أحمد بن محمد الطالب المتوفى في عام ١٠١١هـ/ ١٦٠٢م.[٨٩] علاوة على ذلك كانت تضم الصاغة والمصرف الذي توكل إليه أمر السكة ووزنها وتسجيل قيمتها.[٩٠] بالإضافة إلى الشهود، النقاش، السكاكون، الجراب، السباك، الوقاد..إلخ.[٩١](انظر شكل رقم ١٤).

وأولى السعديون مدن مراكز السكة اهتمامًا كبيرًا، ويتضح ذلك من خلال كتابة أسماء هذه المدن على نقودهم بالإضافة إلى الدعاء لتلك المدن وعلى سبيل المثال لا الحصر، مثل 'حرسها الله، حاطها الله، أمنها الله'.

فعبارة 'حرسها الله' وردت كدعاء لمدن سك العملة بأن يحرسها الله من الأعداء ويحفظها من الأخطار، وقد استخدم هذا الدعاء السلطان أحمد المنصور على ظهر نقد ذهبي ضرب بفاس، والسلطان الثامن زيدان بن المنصور سجله على عملة ذهبية بمراكش سنة ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م.[٩٢]

كما قام الحاكم أبومروان عبد الله بن زيدان بنقش هذا الدعاء على العملة التي سكت بنفس المدينة وذلك في عام ١٠٤٠هـ/ ١٦٢٩م.[٩٣]

كما ظهر دعاء 'حاطها الله' في نقود السعديين كدعاء لمدن السكة أن يتعهد الله حمايتها من الأخطار ويجلب لها الخير والرفاهية، وقد نقشت هذه العبارة على نماذج من النقود السعدية، فقد قام بنقشها أحمد المنصور على العملة التي سكها بمدينة الكتاواة عام ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م، والمحمدية عام ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٣م، ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م، بالإضافة إلى مدينة مراكش عام ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م، ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م. (شكل ٥، ٦).

بالإضافة إلى استخدامها من قبل الحاكم السعدي أبي فارس الواثق بالله لمدينة مراكش عام ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م الحاكم زيدان أحمد الناصر على نقد لنفس المدينة ولنفس العام، بالإضافة إلى استخدامها لمدينة لكتاواة عام ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م.[٩٤]

كما دونت على نقود باسم السلطان الوليد بن زيدان، ضرب مراكش عام ١٠٤٠هـ/ ١٦٢٩م، وكما دونها محمد الشيخ الأصغر عام ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٦م لنفس المدينة، بالإضافة إلى ما سبق فنجد دعاء 'آمنها الله' وهي كدعاء لمدن الغرب بأن يؤمنها الله من الأخطار والحروب، ويبعث الطمأنينة والهدوء على أهلها، ووردت هذه العبارة منقوشة على نقد ذهبي كدعاء لمدينة مراكش في عهد أحمد المنصور عام ١٠٠٨هـ/ ١٥٩٩م.[٩٥]

كما دونت على نقود باسم الحاكم الوليد بن زيدان، ضرب مراكش عام ١٠٤٠هـ/ ١٦٣٦م لنفس المدينة.[٩٦]

المحور الرابع: المشكلات التي نتجت عن تنوع التعامل النقدي بالمغرب الأقصى

إن المتتبع للنظام النقدي الذي كان معمولاً به في عهد السعديين يلحظ بوضوح خضوع النقود المغربية لمتغيرات مستمرة من حيث الوزن والقيمة والشكل، وقد تمخض عن ذلك حدوث مشكلات كبيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

١- وجود تباين في طبقات المجتمع

اختلاف المعايير والضوابط في سك العملات المغربية في ذلك الوقت أدى إلى وجود تباين كبير بين طبقات المجتمع ما بين ثراء فاحش، وفقر مدقع.

وقد ساهم ذلك في عدم استقرار البلاد من الناحية الأمنية فالأمر لم يعد يتعلق بقدر ما يملكه الفرد من نقود، فربما يمتلك شخص كمية كبيرة من النقود ولكنها خفيفة الوزن قليلة القيمة. وربما يمتلك شخص آخر كميات قليلة من النقود ولكنها ثقيلة الوزن عالية القيمة. وقد ينعكس ذلك – بطبيعة الحال – على عدم استقرار البلاد من الناحية السياسية.

ومما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه أنه نتيجة للصراع الذي نشأ بين أبناء المنصور – عقب وفاته – بين أبنائه الثلاثة (زيدان والمأمون وأبي فارس) على الحكم وما استتبع ذلك من عدم استقرار الأوضاع السياسية، تأثر الأوضاع الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بالعملة إذ لوحظ وجود عملات مضروب عليها أسماء لبعض الشخصيات التي حاولت تأسيس إمارات مستقلة عن الحكم السعدي، مثل (أبي حسون، السملالي، وابن أبي محلي) وقد أدى ذلك إلى تفاقم المشاكل الناتجة عن اختلاف وزن وشكل العملة؛ فإذا كانت العملة في عهد الحكام السعديين مختلفة من حيث الشكل والقيمة، فما بالنا بالعملة التي كان يصدرها أولئك الذين أسسوا كيانات أو إمارات مستقلة في أواخر حكم السعديين في جنوب وشمال المغرب الأقصى.[٩٧]

٢- الآثار الناجمة عن مسألة الاقتراض أو الإيفاء بالديون

من المشكلات التي نجمت عن تعدد واختلاف النقود الرائجة بالمغرب في ذلك الوقت تلك الآثار الناجمة عن مسألة الاقتراض؛ فقد يقترض شخصًا قدرًا من المال وعند إرجاعه تكون قد تغيرت العملة، وهنا تكمن المشكلة، هل يعير المقترض ما اقترضه بالعملة القديمة أم الجديدة؟ وإذا كانت العملة الجديدة أكثر وزنًا من العملة القديمة فيصبح المقترض مضطرًا للتعامل بالعملة الجديدة حتى لو زاد وزنها، وينطبق ذلك الحال على الرهن وشراء المنتجات قبل تصنيعها كما يؤدي ذلك إلى زيادة أعباء الديون التي يصبح المقترض غير قادر على أدائها.[٩٨]

٣- استغلال التجار لفتاوى الفقهاء بجواز التعامل بأكثر من عملة أجنبية في وقت واحد

ومن المشاكل التي لا يمكن تجاهلها التي نتجت عن دور الفقهاء في الترويج لتجارة ما يسمى بـ'العملة' بأنه يجوز ترويج عدة عملات أجنبية في وقت واحد إذا رأى الحاكم في ذلك مصلحة.

فقد استغل الأوربيون والمغاربة هذا التشريع في زيادة حجم المبادلات، حتى إن بعضهم كان يمارس هذا النوع من التجارة دون

الرجوع إلى إذن من الصرافين. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى ظهور يعرف بالسوق السوداء حاليًّا، ومن ثم قد ترتب على ذلك ما يعرف بالتضخم الاقتصادي وعدم استقرار النظام النقدي للبلاد.[٩٩]

٤- زيف العملة

ومن المشكلات الأكثر خطرًا على نظام التعامل النقدي بالمغرب في تلك الفترة، وجود محاولات لغش وتزييف العملة غير أنها كانت محدودة لكنها كانت أكثر ضررًا. ومما ساعد على الحد من خطورة هذا الأمر تلك الفتاوى الصارمة والمواقف الحاسمة من الفقهاء للحيلولة دون انتشار هذه الظاهرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فكانت تصدر الأحكام على مرتكبي 'التزوير والغش' في العملة بالسجن مدى الحياة أو قطع إحدى يديه.[١٠٠]

٥- تهريب العملة

فمن المشاكل التي نجمت أيضًا من تنوع التعامل النقدي قيام التجار الأوربيين بعمليات كبيرة بقصد تهريب العملة المغربية لاسيما الذهبية منها. وقد شجعهم على ذلك اختلاف أوزان وقيمة تلك العملات – كما ذكرنا سابقًا – وقد أدى وفرة الذهب إلى ارتفاع قيمة العملة، وقد أحدث تهريب الأوربيين لكميات كبيرة من العملة الذهبية اضطرابًا شديدًا وأثرًا بالغًا بالنسبة للأوضاع الاقتصادية عمومًا وبالتعامل النقدي المغربي خصوصًا.[١٠١]

النتائج

ومن النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا:

١– عدم وجود معيار محدد رسمي وضوابط تخضع لها صناعة سك النقود أثر تأثيرًا سلبيًّا على حجم التبادل النقدي فضلاً عن المساهمة في إيجاد طبقات متباينة بين الفقر والثراء.

٢– اختلاف وزن العملة الذي اتسم به العصر السعدي أدى إلى تدهور التجارة الداخلية مما أجبر الحكام السعديين على الارتباط بالبلاد الأوربية والاعتماد على العملات الأجنبية وربما يكون لذلك دور في انهيار الحكم السعدي.

٣– ساهم الذهب المجلوب من بلاد السودان الغربي في تحقيق نسبة كبيرة من الاستقرار للنقود المغربية و لم يتحقق ذلك إلا في الربع الأخير من القرن السادس عشر.

الصور والأشكال

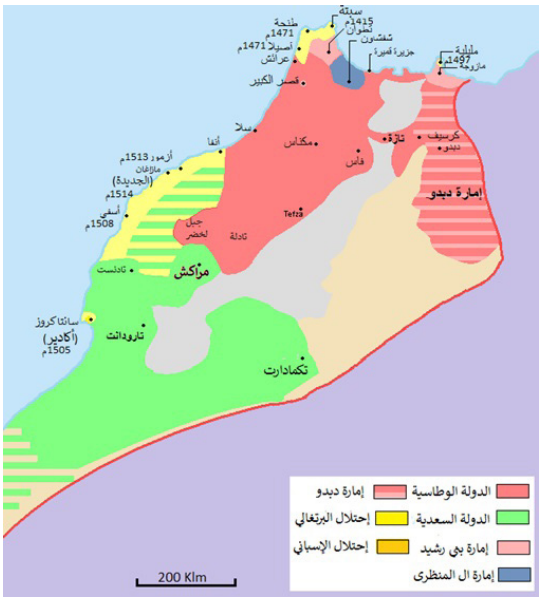

(شكل ١) خريطة للمغرب الأقصى في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

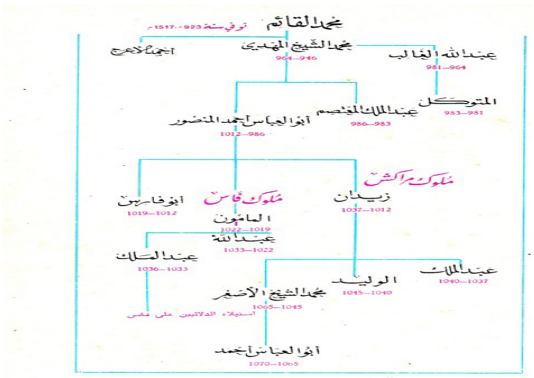

(شكل ٢) الشجرة العائلية لحكام الدولة السعدية بالمغرب الأقصى.

(شكل ٣) نصف قيراط لعبد الله محمد الشيخ المهدي.

الوزن: ٠,٦٥ جم

ضرب بفاس بدون تاريخ

(شكل ٤) درهم أبي عبد الله محمد الغالب.

الوزن: ١,٣٧ جم

(شكل ٥) نقلاً عن: الدينار عبر العصور.

فاس ١٠٢٣هـ/ ١٦١٤م

الوجه: بسم الله الرحمن الرحيم/ عبد الله الامام/ محمد الشيخ/ المأمون بالله/ أمير المؤمنين

الهامش: إنما يريد الله /ليذهب /عنكم الرجس /أهل البيت

الظهر : ابن الامام أبي/ العباس أحمد/ المنصور بالله/ أمير المؤمنين/ الشريف النبوي

الهامش: ضرب بفاس/ حاطها الله/ عام ثلاثة/ وعشرون وألف

القطر: ٢,٧ سم

(شكل ٦) نقلاً عن: الدينار عبر العصور.

دينار لأبي العباس أحمد الثاني

الوجه: بسم الله الرحمن الرحيم / عبد الله الامام / أبو العباس أحمد / المنصور بالله/ أمير المؤمنين

الهامش: إنما يريد الله/ ليذهب/ عنكم الرجس/ أهل البيت.

الظهر: ابن الامام ابن عبد / الله محمد الشيخ/ المهدي ابن الامام/ القائم بأمر الله / الشريف الحسني

الهامش: ضرب بحضرة/ مراكش/ حاطها الله/ عام اثنين وألف

القطر: ٢,٨ سم

(شكل ٧) نقلاً عن: نيرة رفيق جلال، نقود سجماسة.

دينار لأحمد المنصور الذهبي (سجلماسة ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢ م).

الوجه: عبد الله / المنصور بالله أمير المؤمنين

الهامش: ضرب / بحضرة / سجلما / سة

الظهر: ابن الامام / الخليفة بن / المهدي المؤمن

الهامش: عام / واحد / ألف

(شكل ٨) نقلاً عن: https://goo.gl/Nvb4Xc في ٢٠١٩/١/١٠.

عملة ذهبية إسبانية من ١٥٦٦م (في عهد الملك فيليب الثاني).

(شكل ٩) نقلاً عن : https://goo.gl/2YbVJ3

عملة ذهبية برتغالية ٤ كروزادو عصر الملك (فيليب الثاني).

الإصدار: من ١٥٩٨– ١٦٢٠م ضرب: لشبونة البرتغال الوزن: ١٢,٢٤جرامًا

الوجه: درع متوج بعلامة النعناع والقيمة على اليمين

الظهر: صليب القديس جورج في الدائرة الداخلية وخمس نقاط في كل زاوية

(شكل ١٠) نقلاً عن: https://goo.gl/Nvb4Xc في ٢٠١٩/١/١٠.

٨ ريالات فضية إسبانية من ١٥٦٦ – ١٥٩٠ (في عهد الملك فيليب الثاني).

الوجه: صليب طويل مع أسد وقلعة

الظهر: الدرع الملكي الإسباني وفي كل زاوية أسد وقلعة

الهامش: فيليب الثاني.. غرناطة

(شكل ١١) نقلاً عن: https://goo.gl/jHwkK3

عملة فضية فرنسية (إيكو فرنسي من عام ١٦٤٦ – ١٦٥٩م).

عصر الملك لويس الرابع عشر

(شكل ١٢) نقلاً عن : https://goo.gl/aBfLZM

عملة برتغالية ١٠٠ ريال فضية من ١٦٥٦م (عهد الملك ألفونصو الرابع).

ضرب: لشبونة– البرتغال

الوزن: ٧,٥ جرام

(شكل ١٣) فلس سعدي بدون تاريخ.

(شكل ١٤) نموذج للقالب الذي تفرغ فيه الفلوس للسك.

الهوامش

* أخصائي حضارة إسلامية بمركز دراسات الحضارة الإسلامية، مكتبة الإسكندرية؛ Mahmoud.Rabea@bibalex.org.

١ يرجع نسب هذه الأسرة إلى بيت الرسول ﷺ ويقال: إن أصل سلفهم من ينبع النخل من أرض الحجاز، وأنهم أشراف من ولد محمد النفس الذكية وأول ملوكهم هو، القائم بأمر الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن مخلوف بن زيدان بن أحمد بن محمد بن أبي القاسم بن محمد الحسن بن عبد الله بن أبي محمد بن عرفة بن الحسن ابن أبي بكر بن علي بن حسن بن أحمد بن إسماعيل بن قاسم بن محمد الملقب بالنفس الذكية ابن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ. في حين يرى بعض أعدائهم أن هذه الأسرة لا تنحدر من الحسن بن علي، وإنما من بني سعد بن بكر من هوازن الذين منهم حليمة السعدية مرضعة الرسول ﷺ، وكان ممن طعن في نسبهم المولى محمد بن الشريف السجلماسي أول ملوك العلويين. وقد استطاع محمد بن عبد الرحمن (القائم بأمر الله) أن يرسي قواعد دولته على أساس ديني صوفي وخاصة الطريقة الجازولية 'ومن أهم أبنائها الذين ساعدوه عبد الله بن مبارك' تلميذ الإمام الجازولي؛ حيث تمتع بسلطة عظيمة وتأثير كبير على قبائل البربر بسوس، وهذا ما جعل معظم القبائل يطلبون تنصيبه أميرًا عليهم حتى يجمع كلمتهم لكنه رفض ذلك وأشار عليهم بمبايعة وتنصيب محمد ابن عبد الرحمن (القائم بأمر الله) وكان يعمل مؤذنًا، في ذلك الوقت بدرعه جنوب المغرب بالتحديد في تاكمدرات، وقبل القائم بأمر الله البيعة من قبائل البربر والسوس، وتمت في عام ٩١٦هـ/ ١٥١٠م في قرية تيدسي قرب تارودانت، وعمل على حماية هذه القبائل وإغاثتها ورفع راية الجهاد ضد البرتغاليين، وقد زاد هذا من شيعته بين القبائل، فأدى ذلك إلى زيادة عدد القبائل الملتفة حوله وأعلنوا له الطاعة والولاء. وبعد أن استطاع محمد القائم بأمر الله إحراز العديد من الانتصارات على العدو البرتغالي قد وافته المنية في عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م في مدينة أفوغال، وقد خلفه ابنه العباس أحمد الملقب بالأعرج الذي واصل النضال ضد البرتغاليين وحقق انتصارات عظيمة أدت إلى شهرته. ومن بعده أخوه محمد الشيخ الملقب بالمهدي الذي على يده ستقوى وحدة المغرب من جديد ويسعى إلى التوسع بحدودها شرقًا في تلمسان، ومستغانم مصطدمًا بالعثمانيين، وبهذا تكون الدولة السعدية؛ قد أرست قواعد حكمها في المغرب وتكوين إمبراطورية مغربية تضاهي الدولة العظمى في البحر المتوسط، ويكون عصر أحمد المنصور هو أزهى فترة في حكم المغرب، وقد توفي المنصور عام ١٦٠٣م. وبهذا العام تكون بداية النهاية للدولة السعدية حيث دب بها الضعف والتدهور والانقسام إلى أن انتهت بصفة نهائية عام ١٦٥٩م، وقد بلغ عدد من تولى الحكم من السعديين تسعة وثلاثين حاكمًا. وقد أدى الأمر في النهاية إلى تأسيس الأسرة العلوية الشريفة على أول ملوكها الرشيد بن الشريف الذي ما زال حكمها مستمرًا إلى الآن. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، ج٥ (الدار البيضاء، ١٩٥٥م)، ٣–٨؛ إبراهيم شحاتة حسن، وقعة وادي المخازن في تاريخ المغرب، ٩٨٦هـ/ ١٥٧٨م (الدار البيضاء، ١٩٧٩م)، ٥٣، ٥٤؛ عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب الأقصى من أقدم العصور اليوم عشرة مجلدات، المجلد الثامن (المغرب، ١٩٨٨م)، ٧؛ نجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تقديم أحمد بن مسودة (بيروت، ١٩٩٥م)، ٢٤٦؛
P.M. Holt, Ann K.S. Lambton and B. Lewis, *The Cambridge of Islam*, vol. 2 (Cambridge, 1970), 240; A. Julien, *Histoire de L'Afrique du Nord «Tunis – Algerie – Maroc»* (Paris, 1952), 205; D. Jacques – Meunie, *Le Marco Saharien Du xvi e Siècle A1670*, vol. 2 (Paris, 1982), 547, 548.

٢ الصكوك مفردها صك، وهي كلمة معربة، سميت بها الأوراق؛ لأنها كتبت عن طريق المحرر إلى الصيارفة ليدفع مقدار معين من النقود لحامل الصك، وهو الشيك المعروف حاليًا. محمد عبد العال عبد الرحيم، مجتمع مدينة مراكش في عصر الدولة السعدية (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ٢٠١٣م)، ٩٥.

٣ سلمى عمر السيد عمر، دور السعديين في تاريخ المغرب ١٥٥٤ – ١٦٥٩م، مجلة جامعة سنار، السودان، مج١، ع ٢ (٢٠١١م)، ١٢٦، ١٢٧.

٤ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، مساهمة في تاريخ المغرب الاقتصادي، الرباط منشورات كلية الآداب (٢٠٠١م)، ٩٣؛ محمد مزين، فاس وباديتها، مساهمة في تاريخ المغرب السعدي (١٥٤٩–١٦٣٧م)، ج٢، المغرب منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس (١٩٨٦م)، ٤٥٥ – ٤٦٢.

٥ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ٩٩، ١٠٠.

٦ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية (١٥١٠ – ١٦٦٩هـ)، ٥٥، ٢٠٠٩/٢/١٥م.

www.gecoiries.com/prbengarai/bengarai.com.

٧ إبراهيم حركات، السياسة والمجتمع في العصر السعدي (الدار البيضاء، ١٩٨٧م)، ٢٧٦.

٨ محمد مزين، فاس وباديتها، ج٢، ٤٦١.

٩ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ٩٤.

١٠ محمد مزين، فاس وباديتها، ج٢، ٤٦١.

١١ سكة الصنجة، وأطلق عليه كذلك سكة الميزان، وهو يزن خمس حبات من الشعير، وسمي بذلك؛ لأنه يُعد أساسًا في تقدير أوزان السكك الأخرى، وقد ركبوا الفقهاء منه أوقية وزنية تسمى (أوقية الصنجة) لضبط أوزان بعض السكك، وتستخدم كذلك لفض النزاع بين الناس

وتتكون من ’ ٤٠ ‘ درهمًا من دراهم الصنجة المنسوبة لأحمد المنصور؛ أي أنها تزن (٢٠٠ حبة من الشعير). عمر بن عبد العزيز الكرسيفي (ت ١٢١٤هـ/ ١٨٠٠م)، المؤلفات الفقهية الكاملة، تحقيق عمر أفا (الرباط، ٢٠٠٦م)، ٣٢٢ – ٣٢٨.

١٢ عمر أفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر، أنظمتها وأوزانها في منطقة سوس، منشورات كلية الآداب، الرباط (١٩٩٣م)، ٤٦ – ٥٠.

١٣ عبد المجيد القدوري، ابن أبي محلي، الفقيه الثائر ورحلته الأصليت الخريت، الرباط منشورات عكاظ (١٩٩١م)، ٦٥، ٦٦؛
Jacques, *Le Marco Saharien Du xvi e Siècle A1670*, 550.

١٤ استُخدم هذا الشكل من الدراهم في عصر الموحدين في القرن السادس الهجري – الثاني عشر الميلادي. عمر أفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر، ٦٨

١٥ إبراهيم حركات، ’تطور الأوضاع الاقتصادية على عهد السعديين‘، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢ (١٩٨٦م)، ٢١ ؛ محمد مزين، فاس وباديتها، ج ٢، ٤٥٩.

١٦ عمر أفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر، ٤٧، ٤٨.

١٧ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية، ٥٧.

١٨ محمد مزين، فاس وباديتها، ج ٢، ٤٥٨، ٤٥٩.

١٩ إبراهيم حركات، السياسة والمجتمع في العصر السعدي، ٢٧٦.

٢٠ محمد مزين، فاس وباديتها، ٤٦٢.

٢١ محمد مزين، فاس وباديتها، ٤٥٥ – ٤٥٨.

٢٢ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ١٠١؛ محمد مزين، فاس وباديتها، ج ٢، ٤٦٦.

٢٣ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج ٢ (الدار البيضاء، ١٩٩٣م)، ٣٦٢.

٢٤ ناهض عبد الرازق، المسكوكات (الكويت، بدون تاريخ)، ١٠٨.

٢٥ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية، ٥٧.

٢٦ حليمة بنكرعي، مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين ١٥٤٨–١٦٦١ (الرباط ، ٢٠٠٦م)، ١٠٢.

٢٧ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية، ١٣٦.

٢٨ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية، ٥٦، ٥٧.

٢٩ عمر أفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر، ٤٥.

٣٠ محمد مزين، فاس وباديتها، ج٢، ٤٦٠ – ٤٦٣ ؛ عمر أفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر، ٤٧، ٤٨.

٣١ عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، مج ٣، ج٦ (القاهرة، ١٩٩٤م)، ٢٦٣، ٢٦٤؛

Jacques, *Le Marco Saharien Du xvi e Siècle A1670*, 548-549.

٣٢ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢٢.

٣٣ قد ذكر ليفي بروفنسال: ’... فبين أيدينا اليوم حجة على أن الأموال التي افتدى بها البرتغاليون النبلاء الذين وقعوا في الأسر في هذه المعركة أكسبت السلطان أبا العباس المنصور ثروة أعظم ما أكسبه فتح السودان، جعلته يلقب بالذهبي‘. محمد الفاسي، المغرب، تاريخ إفريقيا العام، المجلد الخامس، إفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر (اليونسكو، ١٩٩٧م)، ٢٥١–٢٥٣؛
Julien, *Histoire de L’Afrique du Nord,* 215.

٣٤ J.M. Abun–Nasr, *A history of the Maghrib in the Islamic period* (London, 1987), 216; N. Barbour, *Morocco* (London, 1965), 108, 109.
عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية (الرباط، ١٩٧٧م)، ١٦٩–١٧٣.

٣٥ السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج٥، ١٢٥.

٣٦ إبراهيم شحاتة حسن، وقعة وادي المخازن، ٢١٩.

٣٧ بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، نقله إلى العربية الهادي أبو لقمة، محمد عزيز جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٨، ٢٦٢ – ٢٦٥.

٣٨ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الدولة السعدية، ٥٤.

٣٩ فرج الله أحمد يوسف، الآيات القرآنية على المسكوكات الإسلامية، دراسة مقارنة، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض، ٢٠٠٣م)، ١٠١، ١٠٢.

٤٠ M.H. Lavoix, *Catalogue de Monnaies Musulmanes de la Bibiotheque* (Paris, 1891), 481–491.

٤١ نيرة رفيق جلال، نقود سجلماسة في العصر الإسلامي (رسالة ماجستير غير منشور، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م)، ٣٤١.

٤٢ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية، ٥٥.

٤٣ عاطف منصور، الكتابات غير القرآنية على النقود الإسلامية في المغرب والأندلس (القاهرة، ٢٠٠٢م)، ١٢٥ ؛
Lavoix, *Catalogue de Monnaies Musulmanes de la Bibiotheque*, 484.

٤٤ عاطف منصور، الكتابات غير القرآنية على النقود الإسلامية، ٨٩.

٤٥ Lavoix, *Catalogue de Monnaies Musulmanes de la Bibiotheque*, 481-491.

٤٦ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ١٠٣؛
J. Cribb, B. Cook, I. Carradice, *The Coin Atlas, The World of Coinage from its Origins to the Present Day.* Cartography by John Flower (London, 1990), 56-60.

٤٧ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢٣.

٤٨ عمر أفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر، ٤٦.

٤٩ حليمة بنكرعي، مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين، ١٣٩.

٥٠ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢٣.

٥١ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ٣٦٣.

٥٢ حليمة بنكرعي، مداخيل بيت مال المغرب في عهد السعديين، ٦٠؛
Cribb, *et al.*, *The Coin Atlas, The World of Coinage from its Origins to the Present Day*, 60.

٥٣ إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ٣٦٤ ؛
Julien, *Histoire de L'Afrique du Nord*, 215.

٥٤ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ٩٨ – ٩٩.

٥٥ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ٤٤؛ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية، ٥٥، ٥٦.

٥٦ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية، ٥٧.

٥٧ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ١٠٤.

٥٨ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية، ٥٧.

٥٩ الأشقوبية، عملة مشتقة من اسم مدينة أشقوبية الأسبانية (Segovia) المشهورة بضرب النقود واستعملت الأشقوبية اسمًا للعملة المغربية بالخصوص في الفترة الممتدة بين نهاية الدولة السعدية وبداية الدولة العلوية. انظر: عمر بن عبد العزيز الكرسيفي، المؤلفات الفقهية الكاملة، ٢٥٢.

٦٠ الدرهم الشريفي والدرهم العبدلاوي يذكران في وثائق العهد السعدي، فالأول ينسب إلى محمد الشيخ السعدي وكان يضرب هذا الدرهم بدار السكة بسجلماسة، وتدعى أيضًا الدراهم في عهده 'الدراهم المهدية أو المحمدية'؛ لأنها ضربت بتارودانت التي كانت تدعى المحمدية أو المهدية، أما الدرهم الثاني 'العبدلاوي' ينسب إلى عبد الله الغالب. الكريسفي، المؤلفات الفقهية، ٣٢٣.

٦١ عمر أفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر، ٥٣ – ٥٥.

٦٢ عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، ٢٦٨.

٦٣ محمد مزين، فاس وباديتها، ج٢، ٤٦٤؛ عمر أفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر، ٥٦.

٦٤ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ١٠٤.

٦٥ Cribb, *et al.*, *The Coin Atlas, The World of Coinage from its Origins to the Present Day*, 55-60.

٦٦ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الأسرة السعدية، ٥٥.

٦٧ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ٤٤.

٦٨ ناهض عبد الرازق القيسي، موسوعة النقود العربية والإسلامية، (عمان، ٢٠٠١م)، ٢٥٢؛ ريتشارد بلانت، النقود العربية الإسلامية، تعريب بسام سروج، إبراهيم سروج (صافينا، ١٩٩٤م)، ٥٠.

٦٩ عمر أفا، النقود المغربية في القرن الثامن عشر، ٦٤.

٧٠ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ١٠٥.

٧١ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ١٠٥.

٧٢ محمد مزين، فاس وباديتها، ٥٠٤.

٧٣ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢٣.

٧٤ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ١١١.

٧٥ عبد الفتاح مقلد الغنيمي، موسوعة المغرب العربي، مج ٣، ج٦، ٣٢١؛ عبد الله العروي، تاريخ المغرب، محاولة في التركيب، ترجمة ذوقان قرقوط (لبنان، ١٩٧٧م)، ٢٦١.

٧٦ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ٤٨، ٤٩.

٧٧ Barbour, *Morocco,* 104.

٧٨ بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ٢٦٦.

٧٩ شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، تعريب محمد مزالي، البشير بن سلامة، الدار التونسية (تونس، ١٩٨٥م)، ٢٧٣.

٨٠ Barbour, *Morocco*, 107.

٨١ نيرة رفيق جلال، نقود سجلماسة في العصر الإسلامي، ٣٣٦.

٨٢ أ. د. بوفيل، تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، ٢٦٦.

٨٣ محمد عبد العال عبد الرحيم، مجتمع مدينة مراكش في عصر الدولة السعدية، ٩٥.

٨٤ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب بالقرن السادس عشر، ١١١، ١١٢.

٨٥ ضيف الله بن يحيى الزهراني، زيف النقود الإسلامية من صدر الإسلام حتى نهاية العصر المملوكي (د.ن، ١٩٩٣م)، ١٢، ١٣.

٨٦ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢١.

٨٧ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الدولة السعدية، ٥٨.

٨٨ عبد المجيد بن محمد الخريجي، نايف بن عبد الله الشرعان، الدينار عبر العصور الإسلامية (الرياض، ١٤٢٢هـ)، ٢٧٧.

٨٩ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢١.

٩٠ حليمة بنكرعي، دروس في تاريخ الدولة السعدية، ٥٨.

٩١ الشهود أو العدول، يعين الأمين اثنين لمساعدته، مهمتهما معاينة خطوات سك النقود ومراقبة الوزن والعيار. النقاش: هو من يصنع الرسم الذي تسك عليه النقود. السكاكون: هم العمال. الجراب: مهمته ضبط عيار المعدن والسبائك والحلي التي يراد صهرها. الوقاد، يسخن الفرن حسب درجات حرارية معلومة. السباك، يصهر المعادن ويحولها إلى سبائك. المداد، يحول السبائك إلى صفائح محكمة السمك. الخلاص، يقوم بتخليص وتصفية المعادن من الشوائب. النقاد، يقطع الصفائح إلى أجزاء مضبوطة الوزن والحجم. انظر: (مدينة فاس دار للسكة على امتداد اثني عشر قرنًا)، www.qadeem.com/vb/showthread.php?

٩٢ عاطف منصور، الكتابات غير القرآنية على النقود الإسلامية، ٢٦٧ – ٢٧٠.

٩٣ Lavoix, Catalogue de Monnaies Musulmanes de la Bibiotheque, 494.

٩٤ عاطف منصور، الكتابات غير القرآنية على النقود الإسلامية، ٢٦٢، ٢٦٣؛
Lavoix, Catalogue de Monnaies Musulmanes de la Bibiotheque, 485 - 492

٩٥ عبد العزيز صلاح سالم، إضافات جديدة على نقود الدولة السعدية في ضوء نشر مجموعة مخزن المتحف الوطني للآثار بالرباط: دراسة أثرية فنية، مجلة أبجديات، العدد الخامس، مكتبة الإسكندرية (٢٠١٠م)، ١٣٦– ١٥٠.

٩٦ عبد العزيز صلاح سالم، مجلة أبجديات، العدد الخامس، ١٣٦– ١٥٠.

٩٧ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢١.

٩٨ عثمان المنصوري، التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر، ٩٦، ٩٧.

٩٩ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢٣.

١٠٠ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢٣، ٢٤.

١٠١ إبراهيم حركات، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، العدد ١٢، ٢١، ٢٢؛
Julien, *Histoire de L'Afrique du Nord*, v. 2, 215.